الأمم المتحدة

A/56/719–S/2001/1213

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 December 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الرسالة الموجهة من سعادة السيد إسلام كريموف رئيس جمهورية أوزبكستان إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحالة في أفغانستان (انظر المرفق).

أرجو تعميم نص الرسالة المذكورة ضمن وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، وضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أليشير **وحيدوف**
الممثل الدائم

191201 191201 01-70429 (A)
0170429

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

رسالة موجهة من رئيس جمهورية أوزبكستان إلى الأمين العام للأمم المتحدة

تؤيد أوزبكستان تأييدا شاملا ما تبذله الأمم المتحدة من مساع تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ويتسم بأهمية خاصة في الدرجة الأولى ما صدر عن الأمم المتحدة وما أقرته هذه المنظمة من وثائق، وكذلك ما صدر عن مجموعة ''٦+٢'' من قرارات بشأن الحالة في أفغانستان وإعادة ترتيب الأوضاع في هذا البلد في مرحلة ما بعد الحرب، وهي وثائق وقرارات دخلت في صلب القرار ١٣٧٨ (٢٠٠١) الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وهذا القرار ينطوي في رأينا على خمسة بنود تستجيب بصورة موضوعية لمصالح جميع الأطراف المتحاربة في أفغانستان، ولا ريب في أنه يجدر بهذه البنود أن تشكل أساسا مبدئيا لجميع الاتفاقات التي تتخذ لاحقا في تكوين تحالف حكومي شرعي واسع التمثيل، وصولا في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وإرساء علاقات جوار طبيعية بين هذا البلد والدول المجاورة له، وفقا لأحكام وقواعد القانون الدولي.

إن أوزبكستان تؤيد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بون خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتسوية في أفغانستان، والتي كان بنتيجتها تشكيل إدارة مؤقتة برئاسة السيد قرضاي. إننا ننظر إلى الاتفاقات المشار إليها على أنها خطوة أولى على طريق العملية السلمية من أجل التوصل إلى تسوية بين الأطراف المتنافسة وتشكيل هياكل حكومية دستورية على أساسها في أفغانستان.

إلى جانب ذلك، تتعاطف أوزبكستان، المجاورة مباشرة لأفغانستان، تعاطفا وثيقا وعميقا مع ما يتعرض له الشعب الأفغاني الطويل المعاناة من مآس وخسائر. فعلى امتداد ما يربو على عشرين عاما من الاقتتال في أفغانستان، نشأ جيل كامل من البشر تحت رحى هذه الحرب الدموية. وقد أدى الصراع الممتد في العلاقات بين الأطراف الذين يمثلون شتى القوى الإقليمية والعرقية والدينية إلى نشوء موجة عنيفة متبادلة من انعدام الثقة والتشكيك والتعصب. وانطلاقا من جميع هذه العوامل التي تؤثر سلبا على الحالة في البلد، يمكن بسهولة

تصور المشاكل والصعوبات التي ستقف في وجه عملية إرساء السلام والاستقرار في هذه الدولة.

إن أوزبكستان، شأنها في ذلك شأن العديد من بلدان المجتمع الدولي، إذ تضع في اعتبارها الموضوعي حقيقة الوضع داخل أفغانستان وخارجها، وسعيا منها إلى التعجيل في استقرار الأوضاع في هذا البلد، تعكف اليوم على بذل كل ما يمكن من جهود واتخاذ ما يمكن من خطوات عملية للمساهمة في توفير المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني. فقد تم خلال الفترة الأخيرة نقل زهاء ٦ ٠٠٠ طن من الشحنات الإنسانية إلى أفغانستان انطلاقا من أراضي أوزبكستان، وهي شحنات تعود لا إلى الأمم المتحدة فحسب بل وإلى المنظمات الإنسانية الدولية الأخرى.

وقد غدا افتتاح جسر عبر نهر أمو داريا في ٩ كانون الأول/ديسمبر، بمشاركة ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، خطوة أخرى في سبيل تخفيف معاناة الشعب الأفغاني القاسية التي يزيدها حلول الشتاء القارس حدة. إن تراكم ترسانات هائلة من المعدات العسكرية والأسلحة والذخائر على أراضي افغانستان خلال سنوات الحرب الطويلة فيها يشكل أحد أخطر الأسباب التي من شأنها أن تؤدي لا إلى تعقيد الحالة وزيادة حدة الأوضاع فحسب، بل وإلى خلق ظروف تفضي إلى نشوء بؤر جديدة من الاقتتال المحلي. وتشير بيانات الخبراء إلى أنه توجد في أفغانستان وحدها ملايين من وحدات الأسلحة النارية، وآلاف وحدات العتاد الثقيل وغيره من التقنيات العسكرية.

ولا يسعنا إلا أن نقلق لاستمرار وجود هذا السلاح في متناول مجموعات وتشكيلات عسكرية شتى تعذر عمليا السيطرة عليها. كما أن ثمة كميات كبير من الأسلحة في أيدي السكان المدنيين.

ولا بد من إدراك احتمال لجوء الأطراف المتحاربة إلى استخدام هذا الكم الهائل من السلاح، لأسباب أو لأخرى، في تسوية تناقضاتها القومية أو العرقية أو الدينية أو أي تناقضات أخرى لا يمكن للأسف حتى الآن صرف النظر عن وجودها.

كما أن من شأن أي نزاع مسلح أن يؤدي بدوره إلى تصاعد الحرب في أفغانستان، ولكن في ظل ظروف جديدة وأشكال أخرى، وإلى زيادة التوتر وزعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها.

ونحن على قناعة بأن ما نشهده من عملية تثبيت للأوضاع في أفغانستان وإعادة الحياة السلمية إليها ينبغي أن يواكبها حل لمسألة تقليص الكم الهائل من الأسلحة المتراكمة

على مر عقود الحرب في هذا البلد، وسحبها بما يتيح إيجاد المنطلقات اللازمة لمنع عسكرة هذا البلد في المستقبل.

وانطلاقا مما تقدم، أتوجه إليكم، سعادة الأمين العام، بطلب دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ مبادرة للنظر في هذه المسألة واتخاذ قرار ملائم بشأنها.

(توقيع) إسلام كاريموف
رئيس جمهورية أوزبكستان